مع وجود معوقات تؤثر سلباً على النشاط الاقتصادي

«البنك الوطني»: نمو الاقتصاد المصري يتراجع في 2015

شهد نمو الاقتصاد المصري تباطؤاً في العام 2015 بعد أن سجل تسارعاً ملحوظاً في العام 2014. فقد تأثر الاقتصاد سلباً بشح العملات الأجنبية وتوقعات باستمرار تراجع سعر صرف الجنيه. كما تسببت أيضاً الأوضاع الأمنية بالضغط على نشاط الصادرات بالإضافة إلى تراجع النمو العالمي أيضاً. وعلى الرغم من أن الاقتصاد قد شهد تعافياً ملحوظاً في السياحة في 2014 ومطلع 2015 إضافة إلى انتعاش في الإنفاق الرأسمالي إلا أن جميعها قد بدأت بالتلاشي في النصف الثاني من العام 2015.

وقد أظهرت العديد من المؤشرات تباطؤاً في النشاط الاقتصادي منذ بداية العام 2015. وبدأ نمو الناتج المحلي الإجمالي بالتباطؤ في الربع الأول من العام 2015 واستمر بالتراجع في الربع الثاني من 2015. وتراجع مؤشر الانتاج في منتصف العام مقارنة بالعام الماضي. كما تراجع أيضاً مؤشر مديري المشتريات بشكل ملحوظ إلى ما دون مستوى50 في مطلع العام قبل أن يستمر في التراجع في أواخر العام 2015. وبعد أن شهد الائتمان الممنوح للقطاع الخاص استقراراً خلال معظم العام 2015، بدأ بالتباطؤ بحلول نهاية فصل الصيف ما يعكس تباطؤ النشاط الاقتصادي.

لا تزال أوضاع مصر المالية والخارجية تواجه ضغوطات كبيرة لا سيما مع تدهور الأوضاع في العام 2015. إذ استمرت مصر بتسجيل عجز مالي كبير بعد تراجع المساعدات الخارجية. ولم تأتي الاجراءات الاصلاحية بالسرعة المطلوبة. كما واجهت الحسابات الخارجية أيضاً تدهوراً في العام 2015 لا سيما مع اتساع عجز الحساب الجاري واستمرار ضيق الاحتياطي الأجنبي على الرغم الإيداعات النقدية المقدمة من دول مجلس التعاون الخليجي. وقد ساهم التراجع في التقليل من الضغوطات على الجنيه إلا أن المستثمرين ما زالوا بانتظار التطورات لوجود توقعات بتراجع العملة بصورة أكبر وصعوبة الحصول على العملة الأجنبية.

وتيرة التعافي تفقد قوتها في العام 2015

بدأت قوة النمو الاقتصادي بالركود خلال العام 2015 بعد أن شهدت انتعاشاً وتعافياً في العام 2014. فقد تباطأ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 2.1٪ على أساس سنوي في الربع الثاني من العام 2015. وحافظ نسبياً النمو الاقتصادي على متوسطه عند 4.1٪ في السنة المالية 2014-2015 والذي يعود بصورة كبيرة إلى قوة النمو في الربع الثالث والربع الرابع من العام 2014 حين تركت بعض التأثيرات القاعدية أثراً إيجابياً على الانتاج. ونتوقع أن يتباطأ النمو الاقتصادي في السنة المالية 2015-2016 إلى ما يقارب 3.5٪ لتتسارع وتيرته مرة أخرى إلى 4٪ في السنة المالية 2016-2017 وإلى 4.5٪ في السنة المالية 2017-2018.

وقد أظهر أحد أهم المؤشرات لتباطؤ النمو، وهو مؤشر الانتاج التابع لوزارة التخطيط، تراجعاً منذ يونيو من العام 2015. وتراجع المتوسط المتحرك لمدة ثلاثة أشهر بواقع 4.5٪ على أساس سنوي في أغسطس من العام 2015. وجاء التراجع بصورة أساسية نتيجة تراجع نشاط التصنيع الذي يشكل ما يقارب 38٪ من المؤشر. وظهر أكبر تراجع في قطاع البتروكيماويات على خلفية قلة توفر الغاز نظراً لقيام السلطات بتحويله لتوليد الكهرباء خلال فترة فصل الصيف الذي يزيد فيه الطلب على الطاقة.

كما جاء أيضاً التراجع نتيجة تباطؤ النمو في قطاع النقل وقطاع السياحة حسب ما تشير إليه بيانات مؤشر الانتاج. وقد تباطأ النمو في قطاع السياحة خلال الربع الثالث من العام 2015 بعد أن شهد نمواً قوياً في الأرباع السابقة. وقد تركت التأثيرات القاعدية أثراً إيجابياً على نمو القطاع خلال الربعين الثالث والرابع من العام 2014 واللذان أخذا بالتراجع تدريجياً خلال هذا العام. وبدأت بيانات قطاع السياحة أيضاً بالتراجع بحلول الربع الثالث من العام 2015. فقد تراجع عدد السياح بواقع 5٪ على أساس سنوي خلال الربع الثالث من العام 2015 بينما تراجع إجمالي عدد الليالي التي أمضاها السياح بواقع 9٪ على أساس سنوي. ومن المتوقع أن يسجل النمو تراجعاً أكبر بعد أن أسقطت الطائرة الروسية التي كان معظم ركابها من السياح الروسيين القادمين من شرم الشيخ والذي أظهرت بعض الدلائل أن سقوطها قد حدث بفعل إرهابي.

كما ظهر أيضاً هذا التباطؤ في مؤشر مديري المشتريات في العام 2015 والذي كان من المتوقع أن يكون مؤقتاً في الربع الرابع من العام 2015. وتراجع المؤشر بداية إلى أقل من مستوى 50 في يناير وبلغ أقل مستوى له منذ سبعة عشر شهراً في فبراير إلى 46.8 ليتحسن لاحقاً بعض الشيء. وأظهر المؤشر بوادر التحسن في الربعين الثاني والثالث من العام 2015 ولكنه سرعان ما عاد ليتراجع إلى 47.2 في أكتوبر وإلى 45.0 في نوفمبر. وبلغ المؤشر متوسط 49.0 خلال الإحدى عشر أشهر الأولى من العام 2015 متراجعاً من 50.3 خلال الفترة ذاتها من العام 2014.

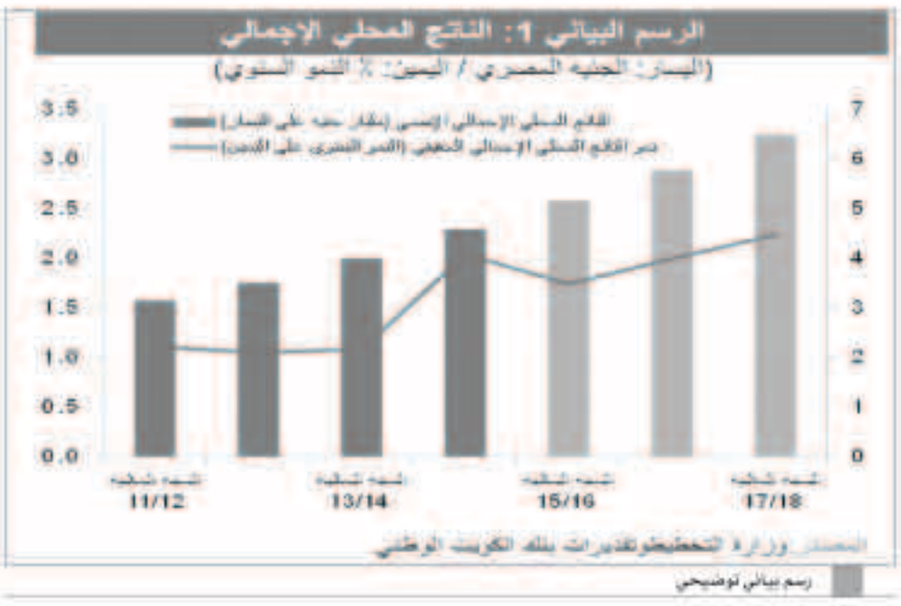

رسم بياني توضيحي

■ النشاط الاقتصادي يتأثر بشح العملة الأجنبية والمعوقات في قطاع الطاقة وتراجع السياحة على خلفية الأوضاع الأمنية

■ لا يزال الوضع الخارجي للجنيه المصري أمام ضغوطات إثر ارتباطه بالدولار الأمريكي مع الحاجة إلى الدعم الخليجي

■ نمو الاقتصاد المصري تراجع في 2015 وتوقعات بتراجع وتيرته إلى 3.5 % في السنة المالية 2015-2016

وتراجع أيضاً نمو الائتمان خلال الأشهر الأخيرة بعد أن كان قوياً. إذ بدأت الوتيرة بالتباطؤ خلال فصل الصيف مع تراجع النمو السنوي إلى 4.7٪ في الربع الثالث من العام 2015 مقابل نموه بواقع أكثر من 27٪ في النصف الأول من 2015. وقد حافظ النمو على قوته نسبياً عند 16.1٪ على أساس سنوي في أكتوبر 2015 وذلك على الرغم من تباطؤه في الربع الثالث من 2015.

التضخم يتراجع في الأشهر الأخيرة

شهد معدل التضخم تراجعاً خلال العام 2015 إلى أقل مستوى له منذ مطلع العام 2013. وتراجع معدل التضخم الأساس إلى 6.3٪ في أكتوبر من العام 2015 بينما جاء معدل التضخم العام أعلى بقليل عند 9.7٪ ولكنه لا يزال أقل من متوسط السنة المالية السابقة المنتهية في يونيو من العام 2015. ويرجع هذا الانخفاض جزئياً إلى بعض التأثيرات القاعدية. فقد قامت السلطات برفع أسعار الوقود في العام الماضي وتحديداً في يونيو من العام 2014 ما أدى إلى ارتفاع الأسعار.

ومع تراجع معدل التضخم قام البنك المصري المركزي بتخفيض أسعار الفائدة الأساسية بواقع 50 نقطة أساس في مطلع العام 2015. وقد ثبتت الأسعار منذ ذلك الحين ليستقر سعر الفائدة على ودائع البنك المركزي عند 8.75٪ وسعر الفائدة على القروض للبنك المركزي عند 9.75٪. كما شهدت أسعار فائدة الخزينة أيضاً ثباتاً ملحوظاً عند ما يقارب 11٪ إلى 11.5٪ لفترة الثلاثة أشهر ما عدا فترة بسيطة في يونيو من العام 2015 حينما ارتفعت الأسعار قليلاً لتصل إلى 12.25٪ وتعود لتتراجع بعد ذلك.

العجز المالي لا يزال مرتفعاً رغم الإصلاحات المالية

لا يزال العجز المالي الضخم أحد أهم التحديات أمام الاقتصاد المصري. فقد تراجعت الأوضاع المالية في مصر بشكل أكبر خلال العام الماضي نتيجة تراجع المساعدات المالية بشكل رئيسي. فقد بلغ العجز المالي 13.9٪ من الناتج المحلي الإجمالي لفترة الإثني عشر شهراً المنتهية في مايو من 2015 مقابل بلوغه 10.9٪ العام الماضي. ولم تصدر وزارة المالية بيانات الميزانية للسنة المالية 2014-2015 حتى الآن.

استمر نمو الإنفاق في تجاوز نمو الإيرادات. إذ ارتفع نمو الإنفاق بواقع 24٪ خلال فترة الإثني عشر شهراً المنتهية في مايو من 2015 مقابل العام الماضي حين بلغ نمو الإيرادات نصف تلك النسبة عند 13٪. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع الإنفاق إلى أكثر من 34٪ من الناتج المحلي الإجمالي مرتفعاً بما يصل إلى ستة نقاط مئوية منذ العام 2010. في الوقت نفسه شهدت الإيرادات «باستثناء المساعدات» ثباتاً ملحوظاً عند ما يقارب 20٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ارتفاع الضغوطات الخارجية واتساع العجز في الحساب الجاري

اتسع العجز المالي في الحساب الجاري خلال الربع الثاني من العام 2015 نتيجة تراجع المدفوعات التحويلية من الجهات الرسمية كما لعب أيضاً التراجع في الصادرات النفطية وقوة نمو الواردات دوراً في تسجيل هذا العجز. وبينما لا تزال مصر مستفيدة من المساعدات المالية المقدمة من دول مجلس التعاون الخليجي كودائع في البنك المصري المركزي، إلا أن هذه المساعدات قد بدأت بالتراجع. فقد اتسع العجز إلى 4٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال تتبع فترة الثني عشر شهراً حتى الربع الثاني من العام 2015 مسجلاً أعلى مستوى له منذ ثلاث سنوات.

واتسع الميزان التجاري لمصر بواقع 14٪ خلال فترة الاثني عشر شهراً حتى الربع الثاني من العام 2015. جاء ذلك نتيجة تراجع إيرادات الصادرات النفطية بتأثير من تراجع أسعار النفط بواقع 30٪ في الفترة بين الإثني عشر شهراً المنتهيين في يونيو 2014 والفترة ذاتها في العام 2015. كما تسببت قوة الواردات أيضاً في هذا التراجع إلا أن وتيرة نمو تلك الواردات قد تراجعت بشكل ملحوظ. وقد تراجعت المدفوعات التحويلية من الجهات الرسمية إلى مستوى شبه منعدم «أي المساعدات» بعد أن كانت تشكل 3.6٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2014. وقد كلف ذلك ميزان المدفوعات ما يقارب 3 مليارات دولار في فترة الإثني عشر شهراً المنتهية في الربع الثاني 2015 أي ضعف الخسائر التي تسبب بها التدهور في الميزان التجاري. ولا تزال المدفوعات التحويلية الخاصة التي تأتي معظمها من الحوالة المالية الخاصة بالعمالة مصدراً أساسياً للعملة الأجنبية في مصر «إذ تشكل ما يقارب 9٪ من الناتج المحلي الإجمالي». وقد بدأ نموها بالاعتدال مؤخراً لتصل إلى 4.1٪ على أساس سنوي خلال الإثني عشر أشهر الماضية.

ورغم تحسن إيرادات الخدمات التي من ضمنها إيرادات السياحة إلا أنها لا تقابل إلا جزء بسيط من التراجع في الميزان التجاري. فقد ارتفعت إيرادات السياحة بنحو 45٪ خلال فترة الإثني عشر شهراً المنتهية في الربع الثاني 2015. وجاءت هذه الزيادة الكبيرة على خلفية تراجع التأثيرات القاعدية في النصف الثاني من العام 2013 حينما تراجعت الأرباح عقب إزاحة الرئيس السابق محمد مرسي في يونيو من العام 2013. ولكنها شهدت تحسناً في الربع الثاني من 2015 بواقع 17٪ على أساس سنوي حتى دون هذا التأثير القاعدي.

وتحسن الاستثمار الأجنبي المباشر نوعاً ما في العام 2015 ما ساهم في تمويل العجز المالي المتزايد في الحساب التجاري. فقد ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر ليصل إلى 2.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الإثني عشر شهراً المنتهية في الربع الثاني 2015 مقابل العام الماضي عندما بلغ 1.4٪. فقد ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 2.1 مليار دولار من 1.4 مليار دولار العام الماضي.

العوائد على السندات بالدولار ترتفع

شهدت السندات السيادية بالدولار الأميركي ارتفاعاً في العوائد خلال الأشهر الماضية. وقد جاءت هذه الزيادة تماشياً مع ارتفاع العوائد في الأسواق المتقدمة وبشكل كبير إلى حد ما أيضاً في الأسواق الناشئة والتي ارتفعت جميعها بتأثير من وجود توقعات بشأن قيام مجلس الاحتياط الفدرالي برفع أسعار الفائدة. ولكن شهدت مصر زيادة في العوائد بصورة متسارعة والذي قد يعكس وجود بعض المخاطر لا سيما مع وجود ارتفاع في النمو ومخاوف بشأن الأوضاع الأمنية. وقد ارتفع العائد السندات السيادية بالدولار الأميركي المستحقة في العام 2020 و2040 بواقع 177 و157 نقاط أساس منذ يوليو 2015 لتصلات إلى 6.5٪ و8.9٪ على التوالي. كما ارتفعت أيضاً مبادلات مخاطر عدم السداد مما يقارب 270 نقطة أساس في أواخر العام 2014 إلى 425 نقطة أساس في بداية ديسمبر من العام 2015. استقرار الاحتياطات الرسمية يدعم الجنيه

واجهت الاحتياطات الرسمية في البنك المصري المركزي بعض الضغوطات خلال الأشهر الأخيرة على الرغم من وجود المساعدات المالية المقدمة من قبل دول مجلس التعاون الخليجي على هيئة ودائع بقيمة 6 مليارات دولار في أبريل 2015. وقد استقرت الاحتياطات عند 16.4 مليار دولار بحلول نهاية شهر نوفمبر من العام 2015. ومع بلوغها ما يساوي قيمة 3.2 أشهر من الواردات فإنها قريبة من الحد الأدنى المقترح من قبل صندوق النقد الدولي.

وقد سمح البنك المصري المركزي بتراجع الجنيه أمام الدولار عدة مرات في فبراير ويوليو ومن ثم أكتوبر خلال العام 2015 للتخفيف من الضغوطات وتسهيل الحصول على العملة الأجنبية. وعكس هذا التراجع لاحقاً بعد بضعة أسابيع في خطوة من المفترض أن تساهم في الحد من تراجع العملة. وقد تراجع الجنيه المصري أمام الدولار حتى أواخر نوفمبر 2015 بواقع 8.7٪ وبواقع 0.3٪ للجنيه الموزون تجارياً. ولا يزال السوق غير الرسمية للجنيه نشطاً حيث يتداول الجنيه بزيادة تتراوح بين 4٪ إلى 5٪ عن المعدل الرسمي «أو 8.15 إلى 8.25 جنيه مصري أمام الدولار الأميركي» وذلك حسب مصادر صحفية.

من أهم التحديات التي تقف أمام البنك المركزي هي محاولة التحكم بالضغوطات الخارجية على الجنيه دون التسبب بتراجع العملة بشكل سريع. فقد كانت سياسة البنك المركزي التابعة للمحافظ السابق هشام رامز تقوم على الحفاظ على القوانين الرأسمالية وسهولة الحصول على العملة الأجنبية من خلال مناقصات دورية منذ بداية العام 2013. وقد تعرضت تلك السياسات للانتقاد لما تسببت به من تراجع كبير في العملة الأجنبية والتأثير سلباً على النشاط الاقتصادي. وليس من المؤكد ما إذا سيستمر المحافظ الجديد طارق عامر على السياسة ذاتها أو سيغيرها بأي طريقة والذي قد تسلم المنصب في نوفمبر من العام 2015.

تراجعاً حاداً في بورصة مصر خلال العام 2015

شهدت بورصة مصر تراجعاً حاداً بعد الأداء القوي الذي سجلته خلال فبراير العام 2015 تماشياً مع تراجع في أسواق ناشئة أخرى. فقد تراجع المؤشر الرئيسي لبورصة مصر «EGX30» بواقع ما يقارب 29٪ خلال نوفمبر 2015 و تراجع مؤشر مورغان ستانلي المجمع بنحو 25٪ منذ تاريخه من السنة المالية وذلك بعد زيادات قوية دامت ثلاث سنوات حينما تفوقت بورصة مصر في أدائها على أسواق المنطقة.

وفي خطوة جيدة للمستثمرين فقد أعلنت السلطات أنها سددت جميع المستحقات لطلبات المحافظ الأجنبية والتي بلغ مجموع المحافظ الأخيرة منها 547 مليون دولار حسب البنك المركزي. ومن الجدير بالذكر أن هذه الطلبات خاصة بالمستثمرين الأجانب الذين لم يدخلو في نظام البنك المركزي الخاص بتحويل قيمة استثماراتهم أو للاستثمارات التي سبقت توفر هذا النظام. ولا يزال هذا النظام خياراً متاحاً أمام المستثمرين الأجانب الذين يريدون استرداد الأوراق المالية من نشاط تداولاتهم.

مجموعة شركة المشاريع تشتري حصة «برقان» في البنك الأردني الكويتي

العيار: الصفقة تعزز رأسمال برقان وتساعده على مواصلة تنفيذ إستراتيجيته بموجب متطلبات بازل «3»

أعلنت شركة مشاريع الكويت «القابضة» عن شراء مجموعتها حصة بنسبة 51 في المائة في البنك الأردني الكويتي من بنك برقان. وقد جاءت عملية الشراء في إطار سلسلة من الصفقات التي قام بها بنك برقان من أجل تلبية معدل رأس المال بموجب متطلبات بازل 3.

وستتمتع ميزانية بنك برقان بعد تنفيذ هذه الصفقات بمرونة أكثر كما أنها ستدعم خططه التوسعية بشكل أفضل. وستستمر مجموعة بنك برقان بالتنسيق والتعاون بشكل وثيق مع البنك الأردني الكويتي والبنوك الأخرى التابعة لمجموعة شركة المشاريع، وذلك لتطبيق الاستراتيجية القائمة لبنوك شركة المشاريع التجارية الإقليمية، والاستفادة من الفوائد والإيجابيات التي توفرها المجموعة.

وبهذه المناسبة قال نائب رئيس مجلس الإدارة «التنفيذي» في شركة المشاريع فيصل العيار إن الصفقة تعكس قدرة شركة المشاريع على دعم عملياتها المصرفية للامتثال لمتطلبات بازل 3.

فيصل العيار

ماجد عيسى العجيل

وأضاف «تشكل هذه الصفقة دليلاً واضحاً على الدعم الذي تقدمه شركة المشاريع لشركاتها الرئيسية. إن صفقة شراء البنك الأردني الكويتي ترفع من معدل كفاية رأسمال بنك برقان بنسبة تفوق متطلبات بازل 3. كما أنها توفر للبنك فرصة الاستمرار في تنفيذ استراتيجيته وخططه طويلة الأجل من أجل تعزيز قيمة حقوق المساهمين».

وتابع العيار قائلاً «يتمتع البنك الأردني الكويتي بأسس راسخة ومتجذرة في القطاع المصرفي الأردني، ومن المهم جداً بالنسبة لشركة المشاريع أن يبقى البنك ضمن مجموعة شركاتها وهو الذي يتمتع بما يقرب من 40 عاماً من النجاح. سيواصل بنك برقان العمل بشكل وثيق مع البنك الأردني الكويتي من خلال شبكة البنوك التابعة للمجموعة، في وقت ستستمر فيه شركة المشاريع بدعم جميع بنوكها الناشطة في القطاع المصرفي التجاري، وحثهم على الاستفادة من الشبكة المصرفية الإقليمية وتبادل الخبرات ضمن المجموعة».

■ العجيل: بيع حصتنا المسيطرة يخلق مجالاً وفرصاً أوسع للنمو و يعزز رأس المال

يذكر أن البنك الأردني الكويتي تأسس في عام 1976 وهو أحد البنوك الرئيسية في القطاع المصرفي في المملكة الأردنية الهاشمية، كما أنه أحد الركائز الأساسية في أنشطة شركة المشاريع في القطاع المصرفي منذ عام 1997.

وفي هذا الصدد قال ماجد عيسى العجيل - رئيس مجلس ادارة بنك برقان: «هذه الخطوة تمكن بنك برقان من الحصول على معدلات قوية لرأس المال وأكثر من المعدلات المطلوبة وفق معايير بازل 3. وأيضاً ستسمح للبنك مواصلة نموه المطرد من غير الحاجة لزيادة رأس المال.»

«وتعكس الصفقة مدى الفرص التي يتمتع بها بنك برقان تحت مظلة شركة مشاريع الكويت كونها تظهر مدى مرونة بنك برقان وتعددية الخيارات الاستراتيجية المتاحة».

من جانبه قال إدواردو إيغورين الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك برقان: «إن هذا القرار الاستراتيجي سيعزز من نسبة رأس المال لدينا بشكل كبير وسيوفر لنا منصة مريحة لمواصلة النمو وتحقيق التوازن الأمثل بين المخاطر والعوائد.»

ايغورين خاتماً «هذه الخطوة ستسمح لنا على تعزيز تركيزنا على استراتيجية التنويع ومواصلة تحسين إيرادات و أرباح البنك. إنني سعيد بأن البنك الأردني الكويتي و الذي يعد أحد أفضل أصولنا، سيظل تحت مظلة شركة مشاريع الكويت مما يعني استمرار الصلة الوثيقة ودعمنا المستمر والقوي لأعماله وتعزيز العمل المشترك بيننا.»

«كابيتال إنتليجنس» تثبت تصنيف سندات «المركز» عند الفئة «BBB»

قالت شركة المركز المالي الكويتي «MARKAZ»، المدرجة ببورصة الكويت، أن شركة التصنيف الائتماني الدولية «كابيتال إنتليجنس» قامت بتثبيت التصنيف الائتماني لسندات الشركة عند الدرجة الاستثمارية «BBB»، مع نظرة مستقبلية «مُستقرة».

وقالت «كابيتال إنتليجنس» في تقريرها أن هذا التصنيف يعكس قوة العلامة التجارية ونموذج الأعمال المحافظ لـ «المركز»، والمتمثل في انخفاض مستوى المديونية وتنوع الاستثمارات الذي أدى إلى استقرار في نمو العائدات الناتجة من نشاطات إدارة الأصول، والتوقع بأداء إيجابي للاستثمارات المباشرة في العقارات التي نما حجمها مؤخراً.

وأضافت بأن محفظة الاستثمار في الصناديق الاستثمارية والأسهم دعمت مستوى السيولة العام لـ «المركز»، كونها شكلت أكثر من ثلثي حجم الميزانية العمومية عند نهاية الربع الثالث من العام الجاري. وبالرغم من هبوط معدلات السيولة، إلا أنها بقت متوافقة مع متطلبات البنك المركزي كما في نهاية الربع الثالث من 2015.

وأوضح التقرير أن مستوى المديونية للشركة ارتفع بمعدل معتدل ومتواضع في عام 2014، ومروراً إلى الربع الثالث من 2015، فيما يحد من درجة التصنيف كل من تمركز قاعدة التمويل في الديون قصيرة الأجل وصغر حجم الميزانية العمومية نسبياً. وعلى المدى الطويل يعكس التصنيف استقرار وضع الشركة المالي.

ووفقاً لتعاريف «كابيتال إنتليجنس» على موقعها الإلكتروني، تعتبر السندات والالتزامات المالية التي يتم تصنيفها ضمن الفئة «BBB» من الدرجة المتوسطة، بحيث تُعد نسبة درجة الحماية لهذه الأوراق المالية معتدلة. كما يدل هذا التصنيف على قدرة الشركة الحالية على سداد أقساط الفائدة ومبلغ السندات الإجمالي، بالرغم من افتقادها لبعض عناصر الحماية أو في حال وجودها قد لا يمكن الاعتماد عليها نسبياً على المدى الطويل.

وأشار التقرير إلى تأثير الأسواق المالية الإقليمية الضعيفة في أداء أرباح «المركز» خلال عام 2014 وفي التسعة أشهر الأولى من عام 2015 على شكل خسائر التقييم العادلة، إلا أنه توقع استمرار الشركة في تحقيق الأرباح لسنة 2015 بأكملها.

وتأسست شركة المركز المالي الكويتي في أغسطس 1974، وتم إدراج أسهمها في البورصة الكويتية في أبريل 1997، وبلغت أصول الشركة بنهاية الربع الثالث من 2015 نحو 145 مليون دينار، فيما بلغت حقوق مساهمي الشركة حوالي 109.1 مليون دينار، وبلغ حجم الأصول المُدارة 1.1 مليار دينار تقريباً.

وسجلت الشركة أرباحاً قُدرت بنحو 2.4 مليون دينار خلال التسعة أشهر الأولى من 2015 وبانخفاض كبير عن الفترة المماثلة من العام الماضي، تجاوزت نسبته 60%.

وجاء أداء سهم الشركة اليوم متراجعاً بعد مرور النصف ساعة الأولى من التعاملات، حيث سجل السهم انخفاضاً نسبته 2% تقريباً، من خلال تداولات يُقدر حجمها بنحو 103 ألف سهم حققت سيولة بحوالي 10.3 ألف دينار.